

تحذير من أوكسفام :

إعادة إعمار غزة بقيمة ٧١ مليار دولار ستكلف سبعة أضعاف جميع عمليات الإعمار السابقة مجتمعة، وستفشل من دون قيادة فلسطينية

هذا الرقم لا يعكس سوى جزء من حجم الدمار؛ ولا يشمل المحو المتعمد للنسيج الاجتماعي الذي كان يربط مجتمع غزة، والذي سيستغرق ترميمه أجيالاً.

كل حكومة تمول إزالة الركام من دون أن تمول المساءلة تكون متواطئة في استمرار هذا الواقع.

قُتل أكثر من ٧٣ ألف فلسطيني، وأصيب ١٧٣ ألفاً، وتعرض ١,٩ مليون شخص للتهجير القسري، فيما تراجعت مؤشرات التنمية البشرية بما يقدر بنحو ٧٧ عاماً.

الحرب محت ما لا يمكن لأي تقييم مادي للأضرار أن يحسبه

«لم يُسمح لغزة قط بإكمال عملية إعادة الإعمار. فبعد عقد من الهجومات الإسرائيلية عام ٢٠١٤، كانت عائلات لا تزال تنتظر منازل لم تُبن أبداً، ثم عادت القنابل من جديد.»

نحو ٥٨,٦٠٠ أسرة تعيلها نساء، في وقت بلغت فيه نسبة البطالة بين النساء ٩٢٪

المدير التنفيذي لمنظمة أوكسفام الدولية، أميتاب بيهار: «أصبح العالم ماهراً جداً في احتساب تكلفة دمار غزة، لكنه فشل في وقف هذا الدمار.»

٤ آب/أغسطس ٢٠٢٦

■ قدّمت منظمة أوكسفام ومنظمات فلسطينية إلى قادة العالم خطة متكاملة لتعافي غزة، تضع الملكية الفلسطينية والمساءلة عن الإبادة الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل في صميم عملية الإعمار.

■ كشف تقرير مشترك جديد لأوكسفام أن مبلغ ٧١,٤ مليار دولار اللازم لإعادة إعمار غزة يعادل، بالقيمة الحقيقية، سبعة أضعاف التكلفة الإجمالية لإعادة الإعمار بعد جميع العمليات العسكرية الإسرائيلية الكبرى التي شهدتها القطاع خلال العقدين الماضيين.

ومع ذلك، فإن هذا الرقم لا يعكس سوى جزء من حجم الدمار؛ فهو يشمل الخسائر المادية والاقتصادية، لكنه لا يشمل المحو المتعمد للنسيج الاجتماعي الذي كان يربط مجتمع غزة، والذي سيستغرق ترميمه أجيالاً.

■ يقدم التقرير، المعنون:

■ «بناء غزة من جديد: إطار لتعاف يقوده الفلسطينيون قبل إعادة الإعمار»

والذي شاركت في إعداده كل من أوكسفام، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية «ماس»، ومركز التجارة الفلسطينية «بال تريب»، خطة تعتبر تعاف غزة مسألة حقوق وتعويضات، لا عملاً خيرياً.

■ استند التقرير إلى مشاورات موسعة داخل غزة، ويعرض على «مجلس السلام» الذي ترأسه الولايات المتحدة وقادة العالم تصوراً لكيفية إنجاح إعادة إعمار يقودها الفلسطينيون، محذراً من أن أي نموذج يُفرض من الخارج سيفشل، مهما بلغ حجم التمويل المخصص له.

ويظهر تحليل أوكسفام لتقييمات متعاقبة صادرة عن البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة حجم التحول الهائل في الدمار؛ إذ بلغت احتياجات التعاف بعد حروب ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و٢٠١٤ و٢٠٢١ مجتمعة نحو ١٠ مليارات دولار بالقيمة الحالية.

وقد تعرضت كل عملية إعمار سابقة للاختناق بفعل الحصار والقيود على الوصول ونقص تمويل المانحين، ثم دُمّر ما أنجز منها في الحرب التالية قبل استكمالها.

■ المدير التنفيذي لمنظمة أوكسفام الدولية، أميتاب بيهار:

■ «لم يُسمح لغزة قط بإكمال عملية إعادة الإعمار. فبعد عقد من الهجومات الإسرائيلية عام ٢٠١٤، كانت عائلات لا تزال تنتظر منازل لم تُبن أبداً، ثم عادت القنابل من جديد.»

■ «هذا ليس قدراً محتوماً. إنه نتيجة الاحتلال والحصار الإسرائيلي غير القانونيين، ونتيجة الإفلات من العقاب الذي يعيد إنتاج النتيجة ذاتها حرباً بعد حرب. وكل حكومة تمول إزالة الركام من دون أن تمول المساءلة تكون متواطئة في استمرار هذا الواقع.»

■ «أصبح العالم ماهراً جداً في احتساب تكلفة دمار غزة، لكنه فشل في وقف هذا الدمار.»

■ «لقد وضع الفلسطينيون الآن تصوراً يبين كيف يمكن أن ينجح تعافهم فعلياً. ادعموا خطتهم، وأنهوا الإفلات من العقاب، وعندها يمكن إعادة بناء غزة للمرة الأخيرة.»

■ حجم الأضرار والاحتياجات

وفقاً للتقييم السريع للأضرار والاحتياجات الصادر عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي في أبريل/نيسان ٢٠٢٦، تكبدت غزة:

٩, ٥٧ مليار دولار من إجمالي الأضرار والخسائر الاقتصادية.

٤, ٧١ مليار دولار من احتياجات التعاف وإعادة الإعمار خلال العقد المقبل.

وقد قُتل أكثر من ٧٣ ألف فلسطيني، وأصيب ١٧٣ ألفاً، وتعرض ١,٩ مليون شخص للتهجير القسري، فيما تراجعت مؤشرات التنمية البشرية بما يقدر بنحو ٧٧ عاماً.

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥، خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة إلى أن إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية في غزة.

■ يرى التقرير أن الحكومات التي سلّحت إسرائيل أو مؤلّتها أو وفرت لها الحماية السياسية خلال عمليات التدمير تتحمل جزءاً من المسؤولية عن إصلاح ما دُمّر.

■ دمار يتجاوز الأبنية والبنية التحتية

يوثق التقرير كيف أن الحرب محت ما لا يمكن لأي تقييم مادي للأضرار أن يحسبه، بما في ذلك المعرفة، وأنظمة الرعاية، والبيئة، والروابط المجتمعية، والمساجد، والكنائس، والمكتبات، والمؤسسات الثقافية التي كانت تحتضن الحياة الاجتماعية في غزة.

■ محو المعرفة والذاكرة

دُمّرت أو تضررت تقريباً جميع المدارس، وسُويت الجامعات بالأرض، وقُتل آلاف المعلمين والأساتذة الجامعيين والباحثين، وفُقدت مكتبات وأرشيفات توثق التاريخ الفلسطيني.

■ انهيار منظومة الرعاية وتحميل النساء العبء الأكبر في غزة

== أصبحت نحو ٥٨,٦٠٠ أسرة تعيلها نساء، في وقت بلغت فيه نسبة البطالة بين النساء ٩٢%.

وتشير أحدث أبحاث أوكسفام حول أعمال الرعاية إلى أن معظم النساء يقضين ما بين ٨ و١٢ ساعة يومياً في أعمال رعاية غير مدفوعة الأجر، فيما تصل هذه المدة لدى بعضهن إلى ١٦ ساعة يومياً. وتشمل هذه الأعمال:

- الوقوف في الطوابير منذ الخامسة صباحاً للحصول على ٢٠ لتراً من المياه.
- قضاء ساعات في إعداد وجبة واحدة باستخدام الحطب أو حرق النفايات.
- رعاية الجرحى والمصابين.

■ أجساد محطمة وكرامة منزوعة

■ تُعد نحو إصابة واحدة من كل أربع إصابات في غزة إصابة بتغيير حياة صاحبها بصورة دائمة.

■ يحتاج أكثر من ٥٠ ألف شخص إلى إعادة تأهيل طويلة الأمد، فيما أُجبر ما يقدر بنحو ٨٣% من الأشخاص ذوي الإعاقة على التخلي عن أدواتهم وأجهزتهم المساعدة.

■ يعيش كثيرون في خيام أو مراكز إيواء صُممت لاستيعاب ألفي شخص، لكنها استوعبت في بعض الفترات نحو ٢٠ ألف شخص، في وقت كان فيه ما يصل إلى ٦٥٠ شخصاً يستخدمون مرحاضاً واحداً.

■ أرض ملوثة ومدمرة

■ دُمّرت بساتين استغرقت عقوداً لتنمو، كما دُمّرت البيوت البلاستيكية والتربة السطحية.

■ تلوث الأراضي الزراعية بالمعادن الثقيلة ومخلفات المتفجرات، فيما يواجه الخزان الجوي الساحلي خطر الانهيار، وتتدفق مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى البحر، ما أدى إلى عودة أمراض سبق القضاء عليها، من بينها شلل الأطفال.

■ محمد سكيك، مدير برنامج غزة في مركز التجارة الفلسطينية «بال تريد»:

«ما دُمّرت غزة لم يكن مجرد فولاذ وخرسانة. لقد قضت إسرائيل على عالم اجتماعي واقتصادي كامل بُني على مدى أجيال، ولا يستطيع إعادة بنائه سوى الفلسطينيون.»

■ ميسيف جميل، الباحثة الأولى في معهد «ماس»:

■ «إعادة الإعمار ليست مهمة إنسانية فقط، بل هي مهمة سياسية أيضاً. وأي خطة تُصمم في عواصم أجنبية، مهما كان حجم تمويلها، ستكون مجرد إجراء تجميلي وشكل آخر من أشكال السيطرة على الأرض الفلسطينية وحياة الفلسطينيين.»

■ «لقد حملت مشاوراتنا في مختلف أنحاء غزة رسالة لا لبس فيها: لا شيء يتعلق بمستقبلنا من دون مشاركتنا.»

■ إطار لخمس سنوات تقوده القيادة الفلسطينية

■ يضع التقرير إطاراً لخمس سنوات للتعافي وإعادة البناء، يستند إلى الملكية الفلسطينية في كل مرحلة، وإلى مبادئ قائمة على الحقوق، ورؤية وطنية موحدة تربط بين غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.

■ يرفض التقرير النماذج المفروضة من الخارج التي تهْمَش الإرادة الفلسطينية أو تركز تجزئة الأرض الفلسطينية، بما في ذلك أي شكل من أشكال الوصاية الدولية على غزة.

يدعو إلى التنسيق مع:

- الاتحاد الأوروبي.

- مصر.

- دول الخليج العربية.

- الأمم المتحدة.

- الوكالات الدولية.

على أن يكون هذا التنسيق مستنداً إلى القانون الدولي، ومحمياً من نماذج إعادة الإعمار القائمة على تحقيق الأرباح.

■ اختبار أمام المجتمع الدولي

قبيل انعقاد الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ومع اقتراب محادثات المانحين، يضع التقرير اختباراً واضحاً أمام «مجلس السلام» وكل حكومة تمولّ تعاليف غزة، يتمثل في:

- نقل سلطة اتخاذ القرار الفعلية إلى الفلسطينيين.
- تفكيك الحصار والقيود التي خنقت جميع عمليات إعادة الإعمار السابقة.
- ضمان المساءلة عن الإبادة الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل.
- الالتزام بأفق سياسي ينهي الاحتلال.
- ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، الذي حُرم منه لعقود.

ملاحظات :

- جُمعت البيانات بين ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني و١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، واستندت إلى ١٤ مجموعة نقاش ضمت ١٥٦ امرأة وفتاة في غزة والمنطقة الوسطى وخان يونس، إلى جانب ١٣ مقابلة مع مصادر رئيسية.
- يقدم التقرير رؤية شاملة قائمة على الأدلة لتعاليف غزة وإعادة إعمارها.
- يستند التقرير إلى مشاورات جماعية مع أكثر من ٧٠ خبيراً وأكاديمياً وممثلاً عن القطاع الخاص والمجتمع المدني الفلسطيني، أجراها في غزة كل من معهد «ماس» ومركز «بال تريد»، إضافة إلى ١٣ مقابلة متخصصة تناولت قضايا النوع الاجتماعي والإعاقة والشمول.

انتهى